الفصل الرابع

القيادة الأمريكية وتداعيات الثورة المصرية

ثلاثية الفعل والفاعل والمفعول

obeikan.com

obeikan.com

تمهيد

أمام تداعيات الثورات العربية بصفة عامة، والثورة المصرية بصفة خاصة، تصاعد الجدل حول مفهوم "القيادة من الخلف" الذي رفعته الإدارة الأمريكية شعاراً لهذه المرحلة، والذي يقوم على الاعتماد على القوى الإقليمية على إدارة الصراعات السياسية في أقاليمها في ظل تخطيط وتنسيق وتوجيه أمريكي، وبما يتفق والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تبنت الولايات المتحدة هذا المبدأ في العديد من الحالات والخبرات، كانت الدول العربية محلاً للكثير منها، فقد اعتمدت الولايات المتحدة على فرنسا في إدارة الأزمة في ليبيا ومالي، واعتمدت على المملكة العربية السعودية في إدارة الأزمة في اليمن والبحرين، واعتمدت على تركيا في إدارة الأزمة في سوريا. مع التأكيد على أن هذا الاعتماد يكون محدد التوقيت والمهام من ناحية، ويتفق ومصالح الدول التي تم الاعتماد عليها من ناحية ثانية.

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ، نظر إليه البعض على أنه أقرب إلى "تكتيك سياسي" منه إلى "عقيدة سياسية". فالعقائد تصوغ افكاراً، وتتبناها. ولكن سياسة أوباما الخارجية تفتقر إلى مثل هذه الأفكار. وإلقاء نظرة على سياسته هذه في العامين الاخيرين تظهر تخبطها والتباسها. واتسمت سياسته الخارجية بالتردد والإرجاء وشابها اللاقرار، فـ "القيادة من الخلف" هي حكم يطعن في مؤهلات أوباما القيادية، فمثل هذه القيادة لا تمت بصلة إلى القيادة الفعلية، بل هي أقرب إلى الاستسلام والتنحي".

وقد اتجهت إدارة أوباما لتبرير فلسفة "القيادة من الخلف"، بدعوى فكرة "أفول قوة الولايات المتحدة النسبية في وقت تبرز قوى منافسة مثل الصين"، وفكرة "أن اميركا مكروهة في العالم".

إلا أن هذا المبدأ كان محلا لجدل فكرى كبير حول طبيعته وألعاده والعوامل التي تقف خلفه، وكيفية تطبيقه بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية على المقدرات السياسية والاقتصادية والاستراتجية للعالم، في مواجهة بيئة دولية تتسم بالمزيد من التشابك والتعقيد وتفرض العديد من التحديات على صانع القرار في الولايات المتحدة. وهو ما يمكن تناوله وفق المحاور التالية.

المبحث الأول
القيادة من الخلف: جدل المفهوم

يري المفكر الأمريكي "تشارلز كروثامر" أن القول بأن ما يسوغ القيادة الخلفية هو أفول قوة الولايات المتحدة النسبي في غير محله. فالقوة الروسية العسكرية لا يعتد بها في الموازين العالمية. والصين تفتقر إلىٰ أسطول بحري متفوق يضاهي الاسطول الاميركي. والقوة الاوروبية تتقهقر وتأفل. والدليل علىٰ ذلك الأداء الاوروبي في أفغانستان وليبيا، كما أن تحديات بروز الصين هي تحديات اقليمية وليست دولية. حيث لا تملك الصين قواعد عسكرية في الخارج، وليس في مقدورها بسط نفوذها في العالم، إلا أنها قد تنجح في ذلك في المستقبل.

ويضيف "كروثامر": "إن القول إن القيادة الخلفية هي الانسب لتفادي تعاظم كراهية العالم لنا مرفوض، فلطالما كال لنا العالم الكراهية والعداء، سواء في حرب فيتنام، أو في عهد الرئيس ايزنهاور حين زار نائب الرئيس الاميركي اميركا اللاتينية وهجمت عليه الجماهير، أو في عهد ريجان حين عمت المظاهرات عواصم الحلفاء المقربين منددة بجرّ الولايات المتحدة العالم إلىٰ شتاء نووي يترتب علىٰ حرب نووية"[1].

ومن جانبه يقول "باري روبن" (مدير مركز جلوبال للدراسات الدولية): أنه من أجل معرفة كيف تفكر الإدارة الأمريكية بقيادة "باراك أوباما"، فإنه يجبُ أن نتدبرَ الخطابَ الذي ألقته وزيرةُ الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" في المجلس الأمريكي للشؤون الخارجية، في الخامسَ عشرَ من يوليو 2011، فالرسالةُ التي أرادت توصيلَها هي القدرةُ الأمريكية علىٰ الاستمرارية، بالرغم من العقباتِ والعوائق والأحداثِ التي تعصفُ بمختلف الأحوال الاقتصادية والسياسية في وجه الإدارة الأمريكية، ولكن مع شعور بالخوف والقلقِ"..

(1) تشارلز كروثامر، باراك أوباما... والتنحي عن قيادة العالم، صحيفة واشنطن بوست الاميركية، عدد 29/4/2011.

ويضيف: "فكرة هذه الإدارة تقوم على تقسيم السلطة، وتحديد السُلطات الحكومية، واستغلال الصفات البشرية لخدمة الدولة، كما أن هذه الإدارة لديها قناعة بأن الأفكار التي تتبناها هي الوحيدة ذات القيمة المعتبرة، وأن هناك العديدَ من الأفراد الذين من الممكن إقناعهم بذلك، وأن أفكارهم هي التي يجب على الجمهور تبنِّيها؛ لأنها بمفردها التي تُمكِّن للجمهور تحقيق مصالحه، إلا أن الواقعَ يشيرُ إلى عجز إدارة "أوباما" عن استعادةِ السيطرة على العالم، حتى ولو بالتعاونِ مع بعض الدول الأخرى".

"كما أن فكرة اقتسام السلطة العالمية مع الآخرين، من أجل تحقيق المصالح والقيم المشتركة والاحترام المتبادل، والتي أشار إليها "باراك أوباما" في بعض كلماته، تخالفُ ما أشارت إليه "هيلاري" من نوع آخرَ من اقتسام القيادة، وهو اقتسام القيادة الموجهة من قبل الأمريكيين، والتي تتعارضُ مع الطرح الذي أدلى به "أوباما". وهو ما يثير الجدل حول ماذا لو امتنعت الدول الأخرى من التعاون مع الإدارة الأمريكية، والتزام التوجيه الأمريكي لتلك المشاركة؟ خاصة وأن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة، على المستوَيين الداخلي والخارجي، قد تجعل البعضَ يظن أن الولايات المتحدة لم تعد قادرةً على القيادة"[1].

وتأكيداً لهذه الرؤي حول التراجع الأمريكي قال الكاتب الاميركي فريد زكريا، في مقالة تحت عنوان "نحو عالم ما بعد اميركا": "نحن نسير بوضوح نحو عالم ما بعد الولايات المتحدة حيث لا يسيطر أحد، بل تظهر الطاقة والافكار المبتكرة كمقومات رئيسية للنجاح في القرن الحادي والعشرين .. إن المشكلة الاميركية الراهنة هي غياب نظام سياسي يسخّر كل الاشياء التي تتميز بها اميركا ويضعها موضع التنفيذ ... إن الولايات المتحدة ليست لديها سياسة في مجال الطاقة منذ عشرين عاماً، وليست لديها سياسة هجرة ولا سياسة تجاه فرص العمل والنمو، ولا حتى سياسة تتعلق بمواجهة العجز في الميزانية".

وخلص زكريا، إلى أن القرن الحادي والعشرين ليس قرن اميركا انما يمكن ان يكون قرن الصين. فالصين هى "الاكثر ملاءمة للريادة في القرن العشرين حيث تحظى بعمالة رخيصة وتدخل اليها مبالغ ضخمة من رؤوس الاموال، كما ان بمقدورها القيام بكل ما

(1) باري روبن، قراءة سياسية، الإدارة الأمريكية الحالية، 1/ 7/ 2010، الرابط،
http://www.alukah.net/Translations/10339/23227/#ixzz1WqrNvbEi

تريده، والصين، شأنها شأن الولايات المتحدة، تكافح في قضية الطاقة حيث هي مستهلكة وليست منتجة. لكن الصينيين اصبحوا زعماء العالم في الطاقة النظيفة، سواء كانت الطاقة الشمسية او طاقة الرياح. وقد وضعوا أسس المنافسة في القرن الحادي والعشرين عبر بناء نظم جامعية عظيمة والسعي لامتلاك معامل ابحاث"[1].

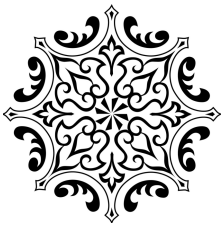

(1) سمير كرم، عالم ما بعد أميركا بدأ بالفعل، صحيفة السفير اللبنانية، 19/ 8/ 2011. الرابط، http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=1925&ChannelId=45438&ArticleId=2265

obeikan.com

المبحث الثاني
القيادة من الخلف والتراجع الأمريكي

مع هذه الخصوصيات التي تتسم بها الإدارة الأمريكية في مرحلتها الراهنة، وتأثيراتها على الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الثورات العربية، يمكن رصد عدد من المؤشرات على تراجع هذا الدور على العديد من المستويات الدولية، والإقليمية والداخلية، وذلك على النحو التالي:

المستوي الأول: مؤشرات التراجع على المستوي الداخلي:

صعدت الحرب العالمية الثانية، بالولايات المتحدة إلى موقع الدولة الكبرى في العالم، إلاّ أن ترجمة ذلك عمليا، من حيث الدور الظاهر والزعامة المسّلم بها، لم يتحققا إلاّ مع نهاية الخمسينيات من القرن العشرين، ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت مقومات قوتها في التراجع وتعددت مؤشرات هذا التراجع داخلياً ومن بين هذه المؤشرات:

1- **المقوم السياسي:**

فقد تعددت المؤشرات السياسية، النابعة من الداخل الأمريكي، المؤكدة على تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة، فمعظم تصريحات المرشحين المحتملين للانتخابات الرئاسية الأمريكية عبّرت عن ميل جاد إلى إنهاء الجهود العسكرية الأميركية في أفغانستان، بالإضافة إلى توجيههم انتقادات شديدة لخيار الرئيس أوباما الاشتراك في العملية العسكرية في ليبيا.

كما أنّ أحد أبرز قادة الحزب الجمهوري ومرشّحه السابق للرئاسة في مواجهة أوباما السيناتور جون ماكين حذر من "مخاطر انزلاق الحزب إلى تبني الانعزالية في مقاربة السياسة الخارجية الأميركية".

كما جاءت اتجاهات التصويت داخل مجلس النواب الأميركي، لتضيف بعداً جديداً لهذا التراجع، فقد صوت 26 نائباً جمهورياً (نحو 10٪ من الكتلة الجمهورية داخل مجلس النواب) إلى جانب الغالبية من نواب الكتلة الديموقراطية لمصلحة اقتراح قانون مقدّم من نائب ديموقراطي، كان سيلزم رئيس الجمهورية تقديم "خطة وجدول

زمني لمفاوضات تؤدّي إلىٰ حلّ سياسي والمصالحة فىٰ أفغانستان".

كما استحوذ مشروع قانون مقدّم من نائب ديموقراطي آخر علىٰ دعم من الجمهوريين فاق الدعم الذي لاقاه النائب من نظرائه الديموقراطيين، يدعو إلىٰ إنهاء فوري للتدخل الأميركي فىٰ الأزمة الليبية. لكن مشروع القانون لم يمر. يضاف إلىٰ ذلك أن المرونة التي يتعاطىٰ بها النواب الجمهوريون بشأن تقليص موازنة وزارة الدفاع تؤكّد علىٰ عمق التحوّل الذي يمر به الحزب الجمهوري، مدفوعاً بضغط ناجم عن تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية الأميركية وتدني حماسة الناخب الأميركي لتمويل مشاريع تدخلية خارجية.

كذلك فإن غالبية النواب الجمهوريين الذين يعبرون عن قلق حيال كلفة المغامرات العسكرية الأميركية هم من النواب الجدد ومعظمهم ينتمي إلىٰ التيار الذي يُعرف داخل المحافظين بـ"حزب الشاي"، حيث بعث ثلاثة منهم رسالة إلىٰ أوباما يحثونه فيها علىٰ إنهاء العمليات الحربية الرسمية فىٰ الحرب فىٰ أفغانستان، مؤكدين علىٰ أنه: "بعد انخراطنا فىٰ أطول حرب فىٰ تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، حان الوقت لإعادة توزيع مواردنا لمواجهة التهديدات الأكثر إلحاحاً".

وأمام هذه التحولات، برز تفسير جديد يقوم علىٰ أن العالم أمام أميركا جديدة، أميركا فىٰ لحظة تحوّل عميقة، لبناء ملامح جديدة حول ما تريده من العالم وحول ما يريده العالم منها[1].

2ـ المقوم الاقتصادي:

حيث أزمة الديون الأميركية، مع استمرار العجز السنوي فىٰ الميزانية، واستمرار التراجع فىٰ النمو، واشتداد المنافسة العالمية، والتي انعكست علىٰ الدور الأمريكي فىٰ مرحلة ما بعد الثورات العربية، وأكدته وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلارىٰ كلينتون حيث قالت (16/ 8/ 2011): إن الولايات المتحدة قد تخسر فرصتها فىٰ إعادة رسم السياسات فىٰ الشرق الأوسط إذا تسببت ضغوط الميزانية فىٰ تقييد الدعم الأمريكىٰ للقوىٰ الديمقراطية الناشئة فىٰ دول مثل مصر وتونس. وأضافت: " الولايات المتحدة أمامها فرصة فىٰ الوقت الراهن فىٰ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها غير واثقة من

(1) نديم قطيش، أميركا المتحوّلة والشرق الأوسط المتحول، النص متاح علىٰ الرابط التالي،
http://www.tawasolonline.net/ArticleDetails.aspx?NewsLanguageId=2836

أنها ستتمكن من انتهازها، لأنها لا تملك الموارد لذلك".

ورغم ذلك عارضت كلينتون إجراء تخفيضات إضافية في الإنفاق العسكري والدبلوماسي ومجالات التنمية، وقالت: "ينبغي أن نقتنص الفرص إذا كان لنا أن نبقى أقوياء وقادرين على إظهار القوة الأمريكية، وسنبذل كل ما في وسعنا لإظهار أن القوة الأمريكية هي قوة للخير، ونأمل أن يجد ذلك آذاناً صاغية في الكونجرس عندما تستأنف هذه المناقشات".

وقالت كلينتون: "إنه على الرغم من الضغوط المالية فإن الولايات المتحدة مازالت القوة الأولى في العالم، لكنها تستخدم هذه القوة لبناء تحالفات وتقاسم الأعباء مع دول أخرى، مثلما حدث في الحملة المدعومة دولياً ضد الزعيم الليبي معمر القذافي. وأضافت: "هذا هو نوع العالم الذي أريد أن أراه، حيث لا تتحمل الولايات المتحدة وحدها العبء ويقف الجميع يتفرجون، بينما نتحمل نحن التكاليف ونتحمل التضحيات ويقدم رجالنا ونساؤنا أرواحهم من أجل قيم عالمية"[1].

3ـ المقوّم العسكري:

تسير إدارة أوباما تسير بخطى واثقة تدفع أمريكا نحو الإسراع بالوصول بالأفول، لا فارق في ذلك بينها وبين ما سبقها من إدارات. فرغم التزايد المطرد في الميزانية العسكرية، والذي تسارع منذ عهد كارتر وريجان، ثم وصل لمستويات غير مسبوقة في عهد بوش الابن، فإن سير إدارة أوباما على النهج نفسه، هو أحد العوامل الرئيسية التي تدفع التراجع الأمريكي بخطى أسرع. فالزيادة المذهلة في الميزانية العسكرية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحروب اللانهائية التي تخوضها أمريكا. فتلك الزيادة يستفيد منها "المركب العسكري الصناعي" فضلا عن أعضاء الكونجرس الذين يرحبون بالمزيد من الصناعات والقواعد العسكرية في دوائرهم لإنعاشها اقتصاديا.

وما يكرسه أوباما هو الإمعان في زيادة الميزانية العسكرية مع الإحجام عن خفض الضرائب، خصوصا على الشركات الكبرى والأثرياء، هذا بالتزامن مع خفض الإنفاق الحكومي في الداخل، في إطار سياسات تقشفية لسد عجز الموازنة. وهو ما ترتب عليه نزيف اقتصادي هائل، ناتج عن الحروب اللانهائية، وانهيار العديد من القطاعات في

(1) كلينتون، عجز الموازنة يضيّع علينا فرصة إعادة رسم سياسات الشرق الأوسط، المصري اليوم، http://www.almasryalyoum.com/node/4979 .2011/8/17

الداخل الأمريكي، بما في ذلك التعليم والبحث العلمي، والاعتماد بشكل كامل على القطاع الخاص لحل مشكلة البطالة، وانسحاب الحكومة من دعم الفئات الأكثر تضرراً، وهو ما من شأنه أن يدفع بالاقتصاد الأمريكي أكثر نحو الانهيار، ويؤدي لانحسار التفوق الأمريكي العلمي والتكنولوجي والعسكري بل والسياسي(1).

3- الزعامة والقيادة:

حيث الهبوط في قدرات القيادات السياسية والعسكرية والإستراتيجية، وحتى الاقتصادية، في العقود الأخيرة مقارنة بالقادة المؤسسين وما كان يتمتعون به من قدرات(2). وقد جاءت خطب أوباما، لتعكس هذه الحقيقة وترسخها، فقد أدلى الرئيس أوباما بخطابين كشفاً عن حدود القدرة الأميركية على الاضطلاع بدور قيادي في العالم. الأول حول ربيع العرب والثاني حول الانسحاب من أفغانستان. في خطابه الأول لم يكن أوباما أكثر وضوحاً في التعبير عن واقع محدودية الدور الأميركي مما كان في الشقّ المتعلّق بتسوية النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. فعلى الرغم من أنّ الرئيس الأميركي أكد على حدود العام 1967 كمرجعية نهائية للحلّ السلمي القائم على أساس رؤية الدولتين، إلا أنّه أقرّ بأنّ هذا السلام مرهون بما يمكن أن يتّفق عليه جانبا الصراع وليس بما تريده الولايات المتحدة. ما يعني أنّ قدرة أميركا في هذا السياق تقتصر على دور الراعي على قاعدة توافر التوافق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. أما في خطابه حول أفغانستان فلم يأتِ على كلمة النصر مرة واحدة أو حتى نجاح المهمة فيها، بل كان خطاباً حول الانسحاب فقط.

4- التهميش المجتمعي

كتب المفكر الامريكي "نعوم تشومسكي" مقالا بعنوان "أمريكا في انحدار America in Decline'، تناول فيه مؤشرات الانحدار الداخلي وأسبابه، فذكر: أن هناك اقلية من اصحاب رؤوس الاموال اصبحت تتحكم في السياسة الامريكية، وان شركات التصنيع العملاقة تهيمن على التشريعات الصادرة عن الكونجرس من خلال تمويلها الحملات

(1) د. منار الشوربجي، الثالوث الدافع نحو أفول الإمبراطورية الأميركية، البيان الإماراتية، الخميس،25 أغسطس 2011.

(2) منير شفيق، أميركا والزعامة العالمية والتأثير في الأحداث، الجزيرة نت، 24/ 8/ 2011.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9E6EED69-813E-49CD-BD7C-F68C66B61678.htm?GoogleStatID=24

الانتخابية للاعضاء، وهو تمويل مشروط بمراعاة مصالح تلك الشركات، كما أن الفجوة بين الاغنياء والفقراء توسعت كثيرا، وان السياسات الرسمية للحزبين الرئيسيين، نتيجة الهيمنة السياسية للشركات العملاقة، اصبحت اكثر ميلا لليمين، فى مقابل معاناة الشعب من جهة ومواقفه ازاء القضايا الكبرى موضع النقاش ومنها قضايا البيئة والرعاية الصحية والحرب والدفاع. وكذلك الصمت الذي تلتزم به الاغلبية، فالمؤسسات المالية تضع الاسس لاستمرار عملية الهيمنة وتوجيه السياسات، طالما قبلت الأغلبية بالمعاناة فى صمت".

المستوي الثاني: مؤشرات التراجع على المستوي الإقليمي:

رغم ما يبدو من دور يبدو حتميا للولايات المتحدة فى إدارة الثورات العربية والتدخل فى تحديد نتائجها وهوية أنظمة الحكم المستقبلية فى دول هذه الثورات، فإن هذا الدور لا ينفى تراجع الولايات المتحدة من موقعها كقوة عملاقة، لانه دور غير مضمون النتائج خصوصا لارتباطه من ناحية بقوى إقليمية أكثر استبدادا وتخلفا، ومن ناحية ثانية وجود ما يشبه الرفض الشعبي العام لهذا الدور، بعد ما كشفته الثورات من سلبيات فى الرؤي والتوجهات والسياسات الأمريكية فى المنطقة(1).

ففي الأول من فبراير 2011، نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تقرير: حول "مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين"، تناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي كولومبيا وفنزويلا ضد الفارك وشافيز.

وفي الرابع عشر من أبريل 2011، نشرت "نيويورك تايمز"، تقريراً بعنوان "مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية". يتناول برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديموقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية.

وفي هذا السياق جاء تقرير "الدور الأمريكي في الثورات العربية: تعبئة الاحتجاج من خلال الديبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية"، والذي نشره "مركز بيترسبرج لدراسات الشرق الأدنى المعاصر"، في 31/ 3/ 2011. ويظهر التقرير أن روسيا ذهبت

(1) د. سعيد الشهابي، أمريكا على طريق الانحدار، 24/ 8/ 2011. النص متاح على الرابط التالي:
http://www.ommahconf.com/Portals/Content/?info=YVdROU1URXlOU1p6YjNWeVkyVTlVM1ZpY0dGblpTWjBlWEJsUFRFbSt1.plx

منذ بداية الحراك الشعبي العربي، إلىٰ اعتباره نتاجاً مباشراً لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت علىٰ 350 برنامجاً منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلاله للتدريب والتشبيك والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

وهذه التقارير وغيرها تشير إلىٰ أن الولايات المتحدة والدول الغربية تراقب بدقة طبيعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل والنفسية في المنطقة العربية، ومن خلال هذه المراقبة، تأكدت أن مصالحها أصبحت في خطر لأن الأنظمة السياسية التي يعتمدون عليها تفتقد للمشروعية والمصداقية وباتت معرضة للانهيار، ولذلك وضعوا خططهم منذ البداية لاختراق تلك الثورات أو أي حراك سياسي تشهده المنطقة، وأسسوا الشبكات الديموقراطية للمشاركة فيها لتوجيهها بالاتجاه الذي يرغبونه عند قيامها[1].

إلا أن الدور الأمريكي اكتفي، في المكون الأكبر منه بمجرد المراقبة، ومع غياب حركات سياسية ثورية منظمة تقود الثورات العربية، وفي غياب مرجعيات قيادية شعبية لهذه الثورات وعدم وجود برنامج سياسي تناضل تلك الحركات الثورية لتعبئة الشعوب العربية خلفه، وأمام ما اتسمت به هذه الثورات من عفوية وتلقائية وحماسة، تراجع الدور الأمريكي، وخاصة مع ما وجده الشارع العربي من صمت أمريكي وحرص علىٰ النظم القائمة، علىٰ حساب شعاراتها عن الديمقراطية والحرية ومواجهة الفساد والاستبداد.

وعربياً تعددت مؤشرات تراجع الدور الأمريكي في المنطقة العربية، كمحصلة للتحولات التي شهدتها المنطقة، **ومن بين هذه المؤشرات:**

1ـ الدور الأمريكي في الثورة المصرية:

كانت آليات التأثير الأمريكي في النظام المصري، في مرحلة ما قبل الثورة تقوم علي "سياسة العصا والجزرة"، فقد سعت لدعم المعارضة المصرية في الداخل والخارج، في الوقت الذي كانت تساوم النظام المصري علىٰ دعم مشروع التوريث، ما كانت الولايات المتحدة تستخدم ورقة المعونة الاقتصادية للضغط علىٰ نظام مبارك لتمرير

(1) إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في الدول الموالية، الصوت العربي الحر، http://freearabvoice.org/?p=1193 .2011/8/14

سياسات محددة سلفاً لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة، إلا أنه مع قيام ثورة 25 يناير، والقضاء علىٰ أركان نظام مبارك وأطرافه الفاعلة، فإن عامل التأثير السياسي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في مصر، تراجع بشكل كبير، مع وجود مؤشرات باستمرار هذا التراجع، من بينها الحديث المتصاعد فىٰ الداخل المصري عن صياغة دستور جديد يضمن تداول السلطة ويقلص من صلاحيات الرئيس، بحيث تعكس القرارات السياسية توجهات الرأي العام المصري بشكل فعال، ومع هذا التحول، حال حدوثه ونجاحه، سيكون من الصعب علىٰ الولايات المتحدة أن تمارس نفس السياسات القديمة مع النظام المصري القادم.

ولكن في مقابل هذا التراجع، تراهن الولايات المتحدة علىٰ عدة عوامل من شأنها ضمان استمرار تأثيرها في السياسة المصرية، الداخلية منها والخارجية، خلال المرحلة القادمة، أو علىٰ الأقل خلال الفترة الانتقالية للثورة المصرية، حتىٰ تستقر الأوضاع، وتتضح توجهاته الأساسية، ومن بين هذه العوامل النخب الليبرالية ووسائل الإعلام المدعومة أمريكياً، ممثلة في القنوات الفضائية والصحف المملوكة للعديد من رجال الأعمال المرتبطين بشكل أو بآخر مع الدوائر الأمريكية، من ناحية، ووجود العديد من السياسيين البارزين الذين يتمتعون بقدر مؤثر من الحضور السياسي، ولهم ارتباط بدوائر صنع القرار الأمريكية، من ناحية ثانية.

وبين الفعل ورد الفعل يبقي التأكيد علىٰ أنه ليس أمام الولايات المتحدة، في هذه المرحلة، سوىٰ التعامل بموضوعية وواقعية مع التحولات المتسارعة في منظومة السياسة المصرية، والتي تفوق في سرعتها سرعة صنع السياسات الأمريكية، حتىٰ تتمكن من بناء استراتيجيات جديدة فعالة للتعامل مع واحدة من أهم دول المنطقة[1].

2- الدور الأمريكي في الثورة الليبية:

مثلت ثورة ليبيا اختبارا للإستراتيجية الأميركية تجاه موجة التغيير التي تكتسح العالم العربي، فقد كان الصمت أولا ثم مع تصدع النظام وفقدانه السيطرة علىٰ المزيد من مساحات البلاد بدأت البيانات تصدر علىٰ استحياء تعبر عن اهتمام ثم عن قلق ثم استنكار لما يحدث في ليبيا من قمع للمتظاهرين، ثم مناشدات لضبط النفس ولوقف

(1) د. خالد صقر، التأثير الأمريكي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة، 25/ 4/ 2011. الرابط: http://www.almoustshar.com/NewsInner.aspx?id=3057

العنف، وبينما كان الشعب الليبي يقصف برا وجوا كانت بعض الحكومات الغربية تدرس خياراتها للتعامل مع ليبيا. ومع أن تطورات الأوضاع في ليبيا كانت تشير إلىٰ أن ثورتها ستتعرض لمذبحة ولن تنتهي إلا باجتثاث النظام، كان الموقف الأميركي متأخرا وضعيفا وجاء بعد صمت محير. حيث أساءت الولايات المتحدة قراءة الموقف في ليبيا وأخطأت في التعامل معه، وأضرت كثيرا بمصالحها في ليبيا وبمصداقيتها خاصة فيما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان(1).

واستمراراً لهذا التراجع، تنبت الولايات المتحدة سياسة عدم تصدر المشهد فيما يتعلق بعملية إعادة الإعمار في ليبيا مثلما فعلت في الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلنطي التي مهدت لسقوط العقيد الليبي معمر القدافي. كما قامت الولايات المتحدة بالإفراج عن مليار ونصف المليار دولار من الأموال الليبية المجمدة في البنوك الأمريكية دون تقديم مساعدات مالية أخري أسوة بالدول الحليفة الأخري التي قدمت مساعدات للثوار الليبيين في ظل رفض الرأي العام الأمريكي لمبدأ تمويل عمليات إعادة بناء جديدة في الشرق الأوسط بعد تجربتي العراق وأفغانستان، وهو ما وضع قيودا علي طبيعة الدور الأمريكي وقدراته التأثيرية في مسار الثورة الليبية(2).

وبرزت خطورة تراجع الولايات المتحدة عن الصفوف الأمامية في الأزمة الليبية، فإدارة أوباما قررت أن التحرك العسكرىٰ ضرورىٰ لمنع وقوع مجزرة فىٰ بنغازىٰ، غير أنه عارض قيام الولايات المتحدة بتحرك منفرد. ومن ثم، فقد استغل وجود فرصة لإعادة توازن المشاركة فىٰ الأعباء، وهو ما يعنىٰ أن يتولىٰ الأوروبيون والعرب، القريبون من المشكلة، القيام بمعظم العمل، إلا أن الحملة علىٰ ليبيا كادت تتعثر فىٰ أواخر يونيو 2011، مع غياب قيادة أمريكية حاسمة، فقد شهدت المعركة جمودا، وتدهورت قدرات الناتو العسكرية، وشهد الرأىٰ العام العالمي العديد من التحولات، فاضطرت الولايات المتحدة، فىٰ أغسطس، لزيادة التجهيزات العسكرية واللوجيستية، وهو ما ساهم في دخول الثوار للعاصمة الليبية طرابلس.

---

(1) سهيل الغنوشي، الملحمة الليبية والموقف الأميركي، الجزيرة نت، 22/ 2/ 2011. الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FB81B293-B1BD-4FC4-B898-DC618637ACD2.htm?GoogleStatID=2

(2) عزت إبراهيم، ماذا وراء إنشاء مكتب خاص للربيع العربي تحت إشراف كلينتون؟ صحيفة الأهرام، السنة 136 العدد 45568، السبت 10 سبتمبر 2011

كما تعتبر سوريا مثالا آخر على مبدأ إعادة توازن السياسة الخارجية الأمريكية وسلبياته، حيث عجزت الولايات المتحدة عن تبني سياسة حاسمة وفاعلة، في انتظار حلول توفرها الظروف الإقليمية والتحولات الداخلية، وأملاً في تسوية الأزمة وفقاً للنموذج المصري، مع قيام عناصر من الجيش السوري، بدعم من الجيش التركي بتنفيذ انقلاب ضد الرئيس بشار الأسد، يفتح المجال أمام حدوث انتقال سلمي للسلطة[1].

3ـ التراجع الأمريكي وتصاعد دور الناتو:

أجرت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من دول الأعضاء في حلف الناتو عدد من المتغيرات ذات الطابع السياسي والعسكري، خصوصا بعد الأزمة المالية وتردي جاهزية القوات الأمريكية مع تداعيات غزو العراق وأفغانستان، وشارك عدد من مراكز الدراسات الأمريكية في إعداد مشروع للتعاون الاستراتيجي أطلق عليه (مشروع واشنطن الخاص بالناتو)، يتسق مع إستراتيجية "الاقتراب غير المباشر"، الأمريكية التي تقوم عبر بناء التحالفات باستخدام القوة الناعمة والذكية واستخدام القوة أو التلويح بها، أو عبر فرض القوة من خلال طرف ثالث، وممارسة الاحتواء المزدوج. ويقوم المشروع **المقترح على**:

ـ تهيئة قوات التدخل السريع للحلف، مع الدعوة لزيادة ميزانية الحلف العسكرية.

ـ تعزيز قدرات المواصلات الجوية لنقل القوات الاستراتيجية، بحيث يتمكن من نقل القوات السريع إلى مناطق الحرب من خلال أسطول جوي مميز.

ـ إدماج القسمين المدني والعسكري لموظفي الناتو الدوليين، وإدخال تعديلات على اللجنة العسكرية في الحلف (وحدة القيادة والاقتصاد بالجهد).

ـ توسيع نطاق الحلف بالتعاون مع شركاء عالميين وتفعيل خطط ضم دول أوروبية جديدة إليه.

ـ تأسيس فريق استشاري بحثي لإيجاد الحلول والسبل الكفيلة بإعادة إحياء دور الناتو في تأمين الحماية والأمن للتحالف الأمريكي الأوروبي، بالإضافة إلى التفكير في الأدوار التي يمكن أن يلعبها في التأثير على مسارح الصراع العالمي.

ـ دمج كافة القدرات لكل من أمريكا وأوروبا وفقا لـ "المفهوم الاستراتيجي للناتو"

(1) ديفيد إجناشيوس، عواقب القيادة الهادئة، الشروق المصرية، الأربعاء 7 سبتمبر 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/david-ignatius

والسعي إلىٰ إنشاء جهاز قيادة من ثلاث مستويات (استراتيجي، عملياتي، وحدة القيادة) وتقليص عدد مقرات الانتشار المشتركة إلىٰ ثلاثة فقط بدلا من ستة.

ـ تعزيز القوات التقليدية القابلة للانتشار، والتي تشمل قوات المدرعات الخفيفة والثقيلة، وقوات التدخل السريع، وتعزيز أنظمة الدعم الاستراتيجي والتي تشمل الاتصالات والاستخبارات والاستطلاع، والتركيز علىٰ أنظمة الدفاع الصاروخية، وتعزيز أداء أنظمة الإنذار المبكر والدفاع الجوي والأرضي(1).

ووفقاً لهذه التوجهات قامت الولايات المتحدة بدمج "حلف الناتو" وإشراكه في حروبها وجعله الظهير الاستراتيجي العسكري لها في العالم، وكانت الأزمة الليبية ساحة لاختبار هذه الإستراتيجية، التي تعكس في جوهرها فكرة "القيادة من الخلف"، التي تتبناها إدارة أوباما.

فقد انطلقت عمليات التحالف الدولي في ليبيا تحت اسم عملية "فجر الأوديسا" بقيادة الولايات المتحدة، ثم تغير الاسم إلىٰ "الحامىٰ الموحد" بقيادة حلف شمال الأطلنطىٰ "الناتو". ورغم نجاح هذه العمليات في كبح تقدم القوات الموالية للنظام في جبهتي الشرق والغرب وتقويض قدراتها العسكرية، فإن عددا من الانتقادات وجهت لإستراتيجية الحلف والمعدل المتباطئ لوتيرة العمليات وعدم توفير الموارد الضرورية لحسم الصراع خلال مدة قصيرة. إضافة إلىٰ عدم نجاحه في مهمة حماية المدنيين الليبيين من هجمات قوات النظام(2).

إن تجربة الناتو في ليبيا، كشفت عن العديد من التحديات، فقد منح الحلف نفسه حق القيام بـ المهام الأمنية في مناطق مختلفة من العالم، بديلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، التىٰ أخفقت في التعاطي مع تطورات الأزمة، وخاصة بعد قرار الكونجرس برفض المصادقة علىٰ تمويل أية عمليات تتم في ليبيا، ومطالبته بسحب القوات الأمريكية منها، ويزيد من سوء التوقعات حول الدور الأمريكي المستقبلىٰ في المنطقة

(1) د. مهند العزاوي، حلف الناتو متغير جوهري في الصراع الدولي، مجلة آراء الخليج، أبو ظبي، مركز الخليج للأبحاث، عدد 74، نوفمبر 2010

(2) دفعت هذه الانتقادات الأمين العام للحلف "راسموسن" للدفاع عن جهود الناتو (10 مايو 2011) أمام مجلس الشؤون العالمية في أتلانتا بقوله "نستطيع أن نفعل الكثير من خلال الغارات الجوية ولكن لا نستطيع أن نضمن ألا يهاجم نظام مارق شعبه بنسبة 100٪ .. سوف نصعّد الضغط العسكري بموازاة مع تصعيد الضغط السياسي، وأنا واثق أن هذا الدمج سيؤدىٰ إلىٰ انهيار النظام".

العربية، مع احتمالات تدخل الحلف في أزمات أخري مستقبلية يمكن أن تشهدها المنطقة، طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين الناتو وإسرائيل، والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، مما ينال من مصداقية الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة[1].

4- الدور الأمريكي والقضية الفلسطينية:

أخفقت السياسة الأمريكية في التعاطي مع طبيعة التحولات العربية وتأثيراتها الإيجابية علىٰ القضية الفلسطينية، فقد شكلت هذه الثورات زخما هائلا للقضية الفلسطينية، وفي المقابل حالة من العداء الشعبي الكاسح للسياسات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة، وهو ما لم تدركه الإدارة الأمريكية، فاستمرت علىٰ سياساتها المؤيدة لإسرائيل علىٰ حساب كل الحقوق والمعايير الأخلاقية والقانونية، وهو ما تجلي واضحًا في موقفها من التحركات العربية في الأمم المتحدة لإعلان الدول الفلسطينية، وما مارسته من ضغوط وتهديدات حيال الأطراف العربية.

لقد كانت الولايات المتحدة تعتمد في سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، علىٰ وجود داعمين عرب أقوياء، يساهمون معها في تمرير وتعزيز هذه السياسات، وكان في مقدمتهم النظام المصري السابق، ولكن مع انهيار هذا النظام، فقدت الولايات المتحدة كثيراً من ركائز الدعم والتأييد، بل ووجدت توجهات مصرية مغايرة لسياساتها، برزت جليًا في الدور المصري، في مرحلة ما بعد الثورة في تحقيق المصالحة الفلسطينية والانفتاح علىٰ الفلسطينين، وفي المقابل تبني سياسات ومواقف مناهضة لإسرائيل، كانت شديدة الوطأة علىٰ الجانب الشعبي المصري، وهددت بالقضاء علىٰ الأخضر واليابس في مسار وجود هذا الكيان في المنطقة.

وهو ما أكده المحلل الأمريكي "ستيفن والت"، حين ذكر "أنه لو استمرت الولايات المتحدة في اعتماد سياسة الدعم اللامشروط لإسرائيل كما دأبت عليه فإنها ستدفع ثمناُ متزايداً ليس في العالم العربي فقط بل أيضًا مع بعض حلفاء الولايات المتحدة الذين يجدون صعوبة في فهم تشبثها بهذه السياسة ويختلفون معها، كما أن الكثير ممن يساندون إسرائيل، يدركون أن الدعم المفتوح واللامشروط لها غير صحي، وإذا كان الأمر لن يتغير بين عشية وضحاها لأن هذا غير ممكن في النظام السياسي

(1) د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، يوليو 2011.

الأميركي، إلا أن المؤكد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تتغير حيث سيصعب علىٰ الولايات المتحدة المحافظة علىٰ موقفها الحالي، لأنها لا يمكنها بعد الآن أن تعتمد علىٰ قادة مثل حسني مبارك ليطبقوا كل ما كانت تطلب منهم"[1].

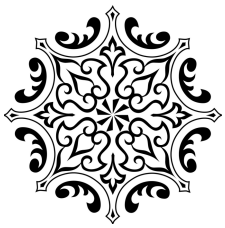

(1) عبد الرحيم فقرا، الثورات العربية ومستقبل القوة الأميركية، قناة الجزيرة، حلقة 6/ 9/ 2011

obeikan.com

المبحث الثالث
القيادة من الخلف والطريق نحو البقاء

إن الدور الأمريكي "الهادئ" و"الثانوي" في المنطقة العربية، من وجهة نظر البعض في مرحلة ما بعد الثورات، يبدو واقعياً وعملياً من وجهة نظر البعض، في ظل التطورات الداخلية والخارجية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يبقي مغايراً لطبيعة السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي قامت على التفرد والهيمنة في إدارة معظم الملفات العالمية، والإقليمية وبصفة خاصة في المنطقة العربية، ذات الأهمية الإستراتيجية في السياسة الأمريكية[1].

وهذه النتيجة أكدتها العديد من الدراسات والتقارير الاستراتيجية، من بينها:

1- دراسة بعنوان "دعم الديموقراطية ضروري للمصالح الأمنية"، وضعها "دانييال برومبيرج" و"لاري دايموند"، و"فوكوياما، صدرت عن "معهد السلام" الذي أنشأه الكونجرس الأمريكي عام 1984 لدراسة حل النزاعات، ووجهها المعهد للرئيس الأمريكي باراك أوباما في فبراير 2010[2]، **من بين ما جاء فيها:**

(أ) أن الأنظمة المتعاونة مع الولايات المتحدة في المنطقة العربية يجب أن تتم إعادة إنتاجها بصيغة ديموقراطية، لأن وضعها الحالي يجعلها فاقدة للمشروعية والتأييد الشعبي، مما يتركها ويترك المصالح الأمريكية معها في حالة من عدم الاستقرار.

(ب) أن المواطن العربي يربط بين السياسات القمعية لتلك الأنظمة وبين تحالفها مع الولايات المتحدة، مما يزيد منسوب العداء للولايات المتحدة في الشارع العربي، وبالتالي يجب أن تسعى الولايات المتحدة للضغط جدياً على الأنظمة الموالية لها للقيام بإصلاحات حقيقية باتجاه الليبرالية السياسية، ولانتقادها علناً عندما تنتهك حقوق الإنسان، ولاستخدام الدبلوماسية العامة والخاصة لفرض التحول الديموقراطي.

---

(1) ديفيد إجناشيوس، عواقب القيادة الهادئة، الشروق المصرية، الأربعاء 7 سبتمبر 2011. الرابط:
http://www.shorouknews.com/columns/david-ignatius

(2) http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=8298350

(ج) أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كأحد مصادر النقمة الشعبية العربية على الولايات المتحدة، وكأحد ذرائع الأنظمة لإعاقة التحول الديموقراطي، يجب أن يتم العمل على تسويته بالتوازي مع الضغط باتجاه فرض التغيير الديموقراطي.

2ـ تقرير تقرير مجلة نيوزويك الأمريكية (1/ 2/ 2011): حول "مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين" التي تحدثت عن دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر، وفي كولومبيا وفنزويلا ضد الفارك وشافيز.

3ـ تقرير "نيويورك تايمز (14/ 4/ 2011) حول "مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الانتفاضات العربية". والذي يتناول برامج التدريب والتمويل والرعاية التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديموقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية.

4ـ تقرير "الدور الأمريكي في الثورات العربية: تعبئة الاحتجاج من خلال الديبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية"، والذي نشره "مركز بيترسبرج لدراسات الشرق الأدنى المعاصر"، في 31/ 3/ 2011. ويظهر التقرير أن روسيا ذهبت منذ بداية الحراك الشعبي العربي، إلى اعتباره نتاجاً مباشراً لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت على 350 برنامجاً منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية، وخضع عشرات آلاف المواطنين العرب من خلاله للتدريب والتشبيك والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة[1].

وفي إطار هذه التقارير، وغيرها، يمكن القول أن بقاء التأثير الأمريكي في صنع إدارة تطورات الأحداث، على الأقل في المنطقة العربية، ذات الأهمية الإستراتيجية للولايات المتحدة، في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مراعاة عدة اعتبارات، **من بينها:**

1ـ التحرر من الدعم التاريخي للأنظمة الدكتاتورية: حيث ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معاملة سكان الدول العربية على أنهم لا يفهمون السياسات الأمريكية. فالتصريحات التي تصدر عن دعم الحرية لا تنطلي على هؤلاء السكان، وتبدو الآن انتهازية بالنسبة لهم. فدعم الديكتاتورية في الخارج والديمقراطية في الداخل جعل الولايات المتحدة يقوض مكانتها في العالم العربي، وهنا يجب على الرئيس

(1) إبراهيم علوش، حول الدور الأمريكي في الحراك المعارض في الدول الموالية، الصوت العربي الحر، http://freearabvoice.org/?p=1193 .2011/8/14

أوباما أن يقر أن صراعات الحرب الباردة كانت تستلزم دعم القادة الذين لا يفهمون المثل والقيم الأمريكية. وينبغي عليه أن يقول أن ذلك العصر قد انتهىٰ وأن الولايات المتحدة تقف الآن إلىٰ جانب من يبحث عن الحرية فىٰ كل مكان.

2ـ احترام الديمقراطيات العربية الناشئة وليس الخوف منها: البدء باحترام الثورات العربية، والاعتراف بالنتائج الديمقراطية لها وتعديل الآراء التي كانت غالبا ما تبادر إلىٰ وصم المعارضين بالمتشددين، وخلق التحالفات مع المعارضين للسياسات الأمريكية. وأن لا تركز كثيرا علىٰ الخوف من الديمقراطية فىٰ الدول الإسلامية، بل يكون التركيز علىٰ إعادة اكتشاف الدور الإقليمي الذي يدعم تطوير حكومات تستجيب لاحتياجات شعوبها. وهو ما يتطلب توسيع برامج وزارة الخارجية التي تهدف إلىٰ دعم الديمقراطية بما فيها مبادرة الشراكة فىٰ الشرق الأوسط.

3ـ تأكيد الالتزام بتمويل الاحتياجات المدنية وليس العسكرية فقط: حيث ينبغي تركيز المساعدة الأمريكية علىٰ استراتيجيات تنمية الشباب بما فىٰ ذلك دعم مبادرات الأعمال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة 63٪ من السكان فىٰ دول المنطقة الذين لا تزيد أعمارهم عن 29 سنة، وتزيد معدلات البطالة بينهم عن ضعفها فىٰ العالم.

4ـ أن تقف الولايات المتحدة فىٰ وضع يمكنها من دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ. كما يجب عليها الدفاع عن الحريات السياسية وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة فىٰ المنطقة[1].

5ـ التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير، ويجب أن لا تعتمد الولايات المتحدة علىٰ نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية.

(1) آدم هينت، ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها فىٰ الشرق الأوسط، صحيفة كرستيان ساينس مونيتور، 3 أغسطس،2011.